

تحرك عاجل

ناشطة تواجه خطر توجيه اتهامات لها بسبب "اعترافات" انتزعت بالإكراه

في 9 يناير/كانون الثاني 2019، أُطلق سراح سهى جبارة بعد أن أمضت ما يزيد عن شهرين رهن الاحتجاز، تعرضت خلالها للتعذيب على أيدي المحققين، حسب قولها. وقد أُضربت عن الطعام لأكثر من 26 يوماً احتجاجاً على معاملتها من جانب قوات الأمن والنيابة. ولم تُوجه إلى سهى جبارة بعد تهمة رسمية في المحكمة، ومن المقرر أن تُعقد الجلسة القادمة يوم 30 يناير/كانون الثاني 2019. وتواجه سهى جبارة خطر توجيه اتهامات لها استناداً إلى معلومات انتزعت تحت وطأة التعذيب، بالرغم من أن النيابة لم تقدم أية أدلة موثوقة ضدها. وكان مكتب النائب العام الفلسطيني قد انتهى، يوم 13 ديسمبر/كانون الأول 2018، من إجراء تحقيق موجز بشأن ادعاءاتها عن تعرضها للتعذيب، ولم يتوصل إلى وجود أية مخالفات. وترى منظمة العفو الدولية أن التحقيق كان يفتقر إلى الاستقلالية والحياد والشمول، وأن نطاقه كان محدوداً للغاية.

بادر بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيرك الخاص أو باستخدام نموذج الرسالة أدناه.

معالي السيد/رامي الحمد الله

رئيس الوزراء

رام الله، دولة فلسطين

رقم الفاكس: +970 (2) 2968989

البريد الإلكتروني: salaheddin@pmo.pna.ps

معالي السيد/رامي الحمد الله

رئيس الوزراء

تحية طيبة وبعد

في 9 يناير/كانون الثاني 2019، أُطلق سراح الناشطة الفلسطينية في مجال العدالة الاجتماعية سهى جبارة، بعد أن أمضت ما يزيد عن شهرين رهن الاحتجاز التعسفي. وكان مكتب النائب العام الفلسطيني، الذي حقق في ادعاءات

سهى جبارة بالتعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، قد خلص في 13 ديسمبر/كانون الأول 2018 إلى عدم وجود مخالفات. وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق، استناداً إلى المعلومات المتوفرة لديها، من أن التحقيق الذي أجراه مكتب النائب العام كان يفتقر إلى السرعة والفاعلية. فقد فحص الطبيب الشرعي سهى جبارة بعد أكثر من خمسة أسابيع من شكواها بالتعرض للتعذيب. وتشعر المنظمة بالقلق من احتمال أن يكون التحقيق قد افتقر إلى الحياد والاستقلالية. وتواجه سهى جبارة خطر توجيه اتهامات لها استناداً إلى معلومات انتزعت تحت وطأة التعذيب، حيث لم تقدم النيابة أية أدلة موثوقة ضدها. ومن المقرر أن تُعقد جلسة المحكمة القادمة للنظر في قضية سهى جبارة يوم 30 يناير/كانون الثاني 2019.

ولهذا، أهيب بمعاليتكم أن تعملوا بما يتماشى مع الالتزامات الدولية لفلسطين في مجال حقوق الإنسان، وذلك من خلال الأمر بإجراء تحقيق نزيه ومستقل وفعال على وجه السرعة بخصوص ادعاءات سهى جبارة عن تعرضها للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في مركز الاحتجاز والتحقيق في أريحا؛ وضمان أن يُوقف فوراً عن العمل أي موظف تثبت مسؤوليته عن مثل هذه الأفعال وأن تُباشر ضده إجراءات تأديبية وجنائية؛ وضمان أن تتقيد أية إجراءات تُتخذ ضد سهى جبارة بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، بما في ذلك استبعاد الأدلة المنتزعة تحت وطأة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

وتفضلوا معاليتكم بقبول وافر الاحترام.

قُبض على ناشطة العدالة الاجتماعية سهى جبارة للمرة الأولى في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، وأمضت 67 يوماً رهن الاحتجاز، تعرضت خلالها للتعذيب على أيدي المحققين، حسب قولها. وفي 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، بدأت سهى جبارة إضراباً عن الطعام احتجاجاً على احتجازها التعسفي، وتعرضها للتعذيب على أيدي قوات الأمن الفلسطينية. وفي 11 ديسمبر/كانون الأول 2018، نُقلت سهى جبارة إلى مستشفى في مدينة أريحا بالضفة الغربية لتلقي علاج عاجل، بعد تدهور حالتها الصحية بشدة. وقد ظلت سهى جبارة مكبلة بالسلاسل في سريرها بالمستشفى بالرغم من حالتها الصحية. وفي 17 ديسمبر/كانون الأول 2018، أنهت سهى جبارة إضرابها عن الطعام، بناءً على اتفاق بين محاميها ومكتب النائب العام، وأطلق سراحها من محبسها في مستشفى النجاح بمدينة نابلس يوم 9 يناير/كانون الثاني 2019. ولدى الإفراج عنها، قالت لمنظمة العفو الدولية إنها عانت من معاملة سيئة من المسؤولين، بما في ذلك أثناء وجودها في المستشفيات وأثناء نقلها بسيارات الإسعاف.

وكانت منظمة العفو الدولية قد حصلت، في 4 ديسمبر/كانون الأول 2018، على شهادة مباشرة تبين تفاصيل المعاملة القاسية التي لاقتها سهى جبارة على أيدي المحققين في محنة استمرت ثلاثة أيام. فقد قالت سهى جبارة لمنظمة العفو الدولية إنها خضعت للتحقيق على مدى ثلاثة أيام متتالية، تعرضت خلالها للتعذيب على أيدي عدة محققين رجال، حسب قولها، حيث تعرضت للضرب المبرح على صدرها وظهرها، كما رُطمت بالحائط، وهُددت بالعنف الجنسي. ومُنعت سهى جبارة أيضاً من شرب المياه، ومن استخدام المراض، وكانت تُحرم من النوم.

وفي 13 ديسمبر/كانون الأول 2018، أجرى النائب العام الفلسطيني تحقيقاً موجزاً بخصوص ادعاءات سهى جبارة عن تعرضها للتعذيب، وخلص إلى عدم وجود مخالفات. وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من أن التحقيق الذي أُجري كان يفتقر إلى السرعة والفعالية، خاصة وأن الطبيب الشرعي لم يفحص سهى جبارة إلا بعد ما يزيد عن خمسة أسابيع من شكواها بالتعرض للتعذيب. كما تشعر المنظمة بالقلق من احتمال أن يكون التحقيق قد افتقر إلى الحياد والاستقلالية، ولاسيما على ضوء التعاون الوثيق بين مكتب النائب العام وقوات الأمن. فقد أخذ محقق النيابة أولاً أقوال سهى جبارة بخصوص الاتهامات المنسوبة إليها في حضور مسؤولين أمنيين مسلحين داخل مركز الاحتجاز، الذي تعرضت فيها للتعذيب، حسب قولها. وقام المحققون أنفسهم بأخذ أقوالها فيما يتصل بادعاءاتها عن التعرض للتعذيب، وذلك أثناء وجودها في مستشفى أريحا. كما كان نطاق التحقيق محدوداً، حيث لم يفحص ادعاءات سهى جبارة بالتعرض لمعاملة سيئة على أيدي مسؤولين في أعقاب إضرابها عن الطعام، وخاصة أثناء نقلها إلى المستشفيات وإقامتها فيها.

وقد بعثت منظمة العفو الدولية، في ديسمبر/كانون الأول 2018، برسالة إلى النائب العام تتضمن بواعث القلق هذه، ولكنها لم تتلق رداً حتى الآن.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية
ويمكنك أيضاً استخدام لغة بلدك

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 5 مارس/آذار 2019
ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: سهى جبارة (مؤنث)

رابط التحرك العاجل السابق: <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde21/9563/2018/en/>